

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، ناصر التل، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز :-

مساعد المحامي العام المدني بالإضافة إلى وظيفته .

المميز ضدها :-

هيفاء عقاب عبد الحميد الجنادية .

وكيلاها المحاميان حمود الطراونة وسامر الطراونة .

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٢٥٨١٨) تاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ المتضمن : رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الكرك في الدعوى بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤ القاضي :- (بالزام المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية يمثلها مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته بدفع مبلغ تسعة آلاف وستمئة وستين ديناراً للمدعية مع تضمينها الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية محسوبة من تاريخ إقامة الدعوى في ٢٠١١/٢/٧ وحتى السداد التام ورد الدعوى عن المدعى عليه المطلوب إدخاله سميح سلامة عواد الشماسين وتضمن المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة إلى وظيفته الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعى عليه سميح وتضمن المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته مبلغ أربعمئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة) .

وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ مئتين وخمسة وعشرين ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة ذاتها من مرحلتي التقاضي .

طالباً وللأسباب الواردة في لائحة الطعن قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية هيفاء عقاب عبد الحميد الجنادية قد أقامت بتاريخ ٢٠١١/٢/٧ الدعوى رقم (٢٠١١/٨٣) لدى محكمة صلح حقوق المزار الجنوبي ضد المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية .

لمطالبتها بضمان وتعويض عن أضرار مادية ومعنوية ونفسية بقيمة (٥٠٠) دينار لغايات الرسوم .

على سند من القول :-

١- إنه بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦ وفي منطقة المزار الجنوبي قري الخرشة وأثناء كان المدعو سميح سلامة الشماسين يقود المركبة رقم (١٤٨٧٧-٥) والمملوكة للمدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية وأثناء محاولته الرجوع إلى الخلف تسبب بدهس المدعية .

٢- إنه ونتيجة للحادث الموصوف تم إسعاف المدعية هيفاء إلى مستشفى الكرك الحكومي لتلقي العلاج اللازم .

٣- إنه وعلى أثر الحادث الموصوف أعلاه سجلت القضية الصلحية الجزائية ذات الرقم (٢٠٠٩/٦٤٥) صلح جزاء المزار الجنوبي والتي أحيلت إلى مدعي عام المزار الجنوبي وسجلت تحت الرقم (٢٠١٠/١٩٤) مدعي عام المزار الجنوبي والتي تفرعت عنها القضية البدائية الجزائية ذات الرقم (٢٠١٠/٥٥٨) بداية جزاء الكرك فصل ٥/١٢/٢٠١٠ م .

٤- إن المدعية قد احتصلت على تقرير طبي خلاصته مدة التعطيل ثلاثة أشهر ونسبة عجز جزئي دائم مقدارها (٢٥%) من قواها العامة حيث تبين للجنة الطبية اللوائية محدودية في حركة الفقرات العنقية بمقدار عشرين درجة ومحدودية في حركة الكتف الأيمن بمقدار خمس درجات ناتج عن شد عضلي .

٥- إنه ونتيجة لهذا الحادث ونتيجة لما تعرضت له المدعية من أضرار مادية ومعنوية ونفسية بالغة أثرت على نفسياتها وعلى عائلتها مما يستوجب على مالك المركبة المتسببة ضمان وجبر الضرر مما اقتضى إقامة هذه الدعوى وفق أحكام القانون.

وأثناء السير بالدعوى وبتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٢ قررت محكمة الصلح إحالة الدعوى إلى محكمة بداية الكرك حسب الاختصاص القيمي والتي قيدت لديها بالرقم (٢٠١٢/٢٤٨) .

وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٤ قرارها المتضمن :-

١. الحكم بإلزام المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية يمثلها مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته بدفع مبلغ (٩٦٦٠) ديناراً للمدعية مع تضمينها الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية محسوبة من تاريخ إقامة الدعوى في ٧/٢/٢٠١١ وحتى السداد التام .

٢. رد الدعوى عن المدعى عليه المطلوب إدخاله سميح سلامة وتضمين المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعى عليه سميح .

٣. تضمين المدعى عليها وزارة التنمية الاجتماعية مبلغ (٤٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان .

وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ قرارها رقم (٢٠١٤/٢٥٨١٨) وجاهياً والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ (٢٢٥) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥ .

وقبل التعرض لأسباب الطعن :-

نجد إن المدعية قد أقامت دعواها أمام محكمة الصلح ضد المدعى عليها للمطالبة بضمان وتعويض عن أضرار مادية ومعنوية مقدرة دعواها بمبلغ (٥٠٠) دينار لغايات الرسوم .

وبعد أن قررت محكمة الصلح إعلان عدم اختصاصها القيمي لرؤية الدعوى وإحالة الدعوى لمحكمة بداية الكرك حيث تم إجراء خبرة جديدة أمامها وقدر الخبراء قيمة التعويض الذي تستحقه المدعية مبلغ (١٣٨٦٠) ديناراً .

وحيث إن المدعية قد أقرت أمام محكمة الدرجة الأولى بأنها قد قبضت مبلغ (٤٢٠٠) دينار من شركة التأمين وطلب حسم هذا المبلغ الذي قبضته من المبلغ الذي قدره الخبراء ليصبح بعد إجراء التقاص مبلغ (٩٦٦٠) ديناراً كما هو مبين في جلسة ٢٠١٣/٢/١٩ .

وبالبناء عليه فإن المدعية تكون قد حصرت دعواها بمبلغ وقدره (٩٦٦٠) ديناراً .

وحيث إن مساعد المحامي العام المدني قد طعن بهذا القرار لدى محكمة استئناف عمان التي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ الحكم رقم

(٢٠١٤/٢٥٨١٨) وجاهياً والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار
المستأنف وقد طعن فيه المستأنف تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥ .

وحيث إن قيمة دعوى المدعية أصبحت مبلغ (٩٦٦٠) ديناراً كما أسلفنا
وحيث إنه من المقرر قانوناً بمقتضى المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية
أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى الحقوقية لدى محكمة التمييز
التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار إلا بعد حصول الطاعن على إذن بالتمييز عن
رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه .

وبما أن قيمة دعوى المدعية (المميز ضدها) لا تزيد على عشرة آلاف دينار
فإن الطعن في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف لدى محكمة التمييز
يتطلب حصول المميز على إذن بالتمييز وفقاً لأحكام المادة (١٩١) سالفة الإشارة .

وحيث إن ملف الدعوى قد خلا من وجود الأذن المطلوب مما يجعل الطعن
التمييزي غير مقبول .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار صادر بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢ م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق غ / ع